

النهضة اليابانية وأثرها على مستقبل الدور العالمي

الأستاذ المساعد الدكتور

هالة خالد حميد

قسم الدراسات الآسيوية-مركز الدراسات الدولية

جامعة بغداد

المقدمة

خرجت اليابان من الحرب العالمية الثانية منهكة ومدمرة إقتصاديا وعسكريا وسياسيا، منبوذة من اسيا والعالم لما جلبها نظامها الامبراطوري التوسعي من ويلات ودمار لاسيا وأوروبا.

الا إنها استطاعت إستغلال إفرزات الهزيمة ومخرجات الحرب الباردة لصالح تطورها الاقتصادي والتكنولوجي، مستغلة الدعم الأمريكي لها بعدها الدولة الرأسمالية المقلدة للغرب في أسيا فضلا عن إن اليابان لم تكن صنيعة أمريكية بحتة وإنما لعب الاصرار والارادة اليابانية دورا في التطور الياباني، كما انها استندت الى إرث تاريخي واسع في المجال الديمقراطي ومجال التحديث والاصلاح الاقتصادي فمنطلقات النهضة الاقتصادية والسياسية اليابانية كانت متوفرة بالواجهة غير الصحيحة.

وبعد نهاية الحرب الباردة وما تلاها من تطورات على الصعيدين الدولي والاقليمي فضلا عن أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ وما أفرزته من مفاهيم جديدة للحرب والتدخل الأمريكي المباشر في العالم بدأت اليابان بتوظيف قدرتها الاقتصادية والمالية من أجل إيجاد دور سياسي وعسكري خارج حدودها الاقليمية، إذا فالدور الياباني الجديد يضطلع بمهمة استعادة السيادة الكاملة لليابان مع تأكيد حقيقة مهمة أن هذه النزعة لاتخرج عن إطار معاهدات التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد يكون الدور الجديد ضمن تهيئة جديدة لدور ياباني جديد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها.

من هنا جاءت هذه الدراسة للبحث في ماهية الدور الياباني الجديد وعوامل نهضته من خلال التطرق في الفصل الاول الى منطلقات النهضة اليابانية في عهدي ما يجي وما بعد الحرب العالمية الثانية، ثم التطرق في الفصل الثاني الى الدور الياباني العالمي من خلال التطرق الى منطلقات الدور الياباني الجديد وما تؤهله لدور ياباني عالمي جديد في ذات الوقت.

الفصل الاول: مرحلة الاحياء الميجي عام ١٨٩٨

وضعت اليابان قبل الحرب العالمية الثانية على أنها دولة عسكرية ذات طموحات توسعية تعرضت في النصف الاول من القرن التاسع عشر للأطماع الاجنبية بداتها روسيا ثم بريطانيا عبر ضغوطات للحصول على تسهيلات تجارية . أما زيادة سفن بيرتي السوداء للساحل الياباني الى خليج ايديو (طوكيو حاليا) وإبرام معاهدة ٣١ تموز ١٨٥٤ والمسماة بمعاهدة الصداقة مع الولايات المتحدة (كاناغوا) ثم إبرام معاهدة ١٨٥٨ مع الولايات المتحدة الامريكية وهي معاهدة صداقة وتجارة تعد المعاهدة الاكثر اهمية في التغير الذي شهده النظام الياباني فيما بعد كونها فتحت الموانئ اليابانية المغلقة أمام تجارة الاجانب من أمريكيان وإنكليز وهولنديين وروس وفرنسيين، رغم ما حملته هذه الاتفاقيات والانفتاحات على الغرب من مساوئ ومخاطر على الاقتصاد والمجتمع الياباني بما خلقه من فوضى وبلبلة سواء بين فئات المجتمع بين مؤيد ومعارض للإصلاح أو في ارتفاع الاسعار وفقدان الذهب بأسعار متدنية، الا أن الانفتاح في حقيقته مثل البذرة التي زرعت في أرض الإصلاح الذي بدأه عهد فيجي الذي حاول الموازنة بين ضرورات الانفتاح الذي قاده الشوغون والإصلاح الذي يسيطر على حالة الفوضى والامتعض. وفتح أبواب اليابان واسعة نحو الحضرة الغربية وحركة التحديث ودعوات الالتحاق بالغرب إقتصاديا وسياسيا وعسكريا من خلال رفع شعار (أثر الدولة وتقوية الجيش) هذا الشعار الذي صب في النهاية لصالح عناصر النظام العسكري بتوجهاتها التوسعية، فضلا عن أن إصلاحات مايجي حددت الايديولوجيا الرسمية للنظام الياباني الجديد وهي أديولوجية الشنتو التي هي مزيج من البوذية والديانة المهيمنة في اليابان والكونفوشيوسية والتي تحض على طاعة الترابيبية الاجتماعية التي تقسم الى سموراي، فلاحين، عمال، تجار، كما نصت على إحترام والتقاني من أجل الامبراطور كرمز للوطن والدولة، وهذه التعاليم هي التي أسهمت في إعطاء اليابان الخصوصية والتفرد عن باقي شعوب العالم^١ إن الحديث عن عهد مايجي طويل جدا، لأنه يمثل مرحلة مهمة من مراحل تاريخ اليابان الحديث، لما أفرزه من نتائج إقتصادية وسياسية تركت أثرها على مستقبل اليابان فيما بعد ودورها الاقليمي والدولي. ولذلك فسوف نأخذ من هذا العهد المحطات المهمة التي ميزتها وأثرت على تطور اليابان.

^١ لمزيد من التفاصيل حول عهد مايجي وإصلاحاته السياسية والاقتصادية انظر: رؤوف عباس، التطور السياسي في اليابان، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٨، سنة ١٩٨٧، ص ٨٢-٨٣.

أولاً: على المستوى السياسي:

الكثير من الكتابات تشير وأنا أؤيد ذلك الى أن اليابان لم تختار طريقها في الانفتاح، اي لم يات بشكل مخطط له مسبقاً، فسفن بيرى فتحت ابواب اليابان على العالم الذي ظلت معزولة عنه فترة طويلة، وهذا الانفتاح هو الذي قاد بأفرازاته الى التحديث، دون أن يكون هناك وعي كامل وخبرة كافية للنخبة السياسية اليابانية آنذاك لطبيعة العلاقات الدولية وموازن القوى السائدة ومصالح الدول الكبرى، مع التاكيد أن ذلك لايعني ان التطورات المتعاقبة في اليابان لم تكن سوى ردة فعل لمستجدات الانفتاح والتعايش معه رغم ما مثله من تقليد للغرب خاصة في حياتهم السياسية، فقد إنقلبت اليابان مع الاصلاح من مرحلة الانقطاع الى مرحلة النظام الدستوري والحكم المركزي الموحد، يكون الامبراطور بمثابة العمود الفقري للنظام السياسي الجديد، وقد تضمن الدستور الامبراطوري لعام ١٨٨٩ موازنة بين السلطات الثلاث حيث أعطى الصلاحيات التنفيذية للحكومة ، أما قيادة الجيش وقيادة الاسطول والاشراف على مجلس الشيوخ والنواب والمجلس الخاص والسلطة القضائية فهي من صلاحيات الامبراطور ومستشاريه^٢.

إن الواقع الياباني الجديد مثل أرضية إستطاعت اليابان الوقوف عليها، بعد التدمير الذي أصابها في اعقاب الحرب العالمية الثانية بمعنى ان بذور الديمقراطية، وان لم تكن واضحة، الا انها كانت موجودة في اليابان ولكن غلب عليها الجانب أو التيار العسكري ذو النزعة العسكرية، وهذا ما أهلها لان تنهض بسرعة وتستوعب الكارثة والفوضى السياسية التي أعترتها بعد الحرب.

ثانياً: إصلاحات ميجي:

سعت اليابان وعبر إصلاحات ميجي الى بناء مؤسسات عامة وتنظيمات مالية واقتصادية وتصنيع، وهذا بحد ذاته يعد خطوة مهمة نحو مسيرة اليابان الاقتصادية رغم الفوضى السياسية التي شهدتها. ورغم التحول الى دولة عسكرية ذات أطماع توسعية وقد نجحت في ذلك من خلال التحالف بين السلطين السياسية والاقتصادية، فالامبراطور كان يمثل احد رجال الاحتكارات في اليابان. وتطور ذلك بالتحالف ما بين حاشية القصر الامبراطوري والالبغارشية أو الطغمة المالية وكبار الملاكين، ورغم أن هذا التحالف قاد الى الهزيمة العسكرية الا أنه رسخ أو أسس نهضة صناعية مزدهرة وتراكما "ماليا" كبيراً حول اليابان الى دولة إمبريالية حقيقية وحيدة في آسيا في ذلك الوقت، بل إن التوسع العسكري الياباني كانت تدفع

^٢. لمزيد من التفاصيل انظر: رعد بو ملهوب عطا الله، اليابان من الشرق الى السطوع، الجيو سياسية اليابانية المعاصرة ، بيروت ، مكتبة لبنان، ١٩٩٤، ص ٦٢ - ٦٤ .

به النزعة الامبريالية التي عبر عنها قادة الاحتكارات المالية والاقتصادية لايجاد مجال جديد وموارد طبيعية وسوق للرأسمال الياباني.

وكانت قاعدة التحديث من أجل العسكر هي السبب في ضرب البنى الديمقراطية والمؤسسات الدستورية التي أرساها إصلاح مايجي في بداية عهده^٣.

وما تقدم يثبت بما لايقبل الشك أن اليابان كانت تمتلك قاعدة صناعية وإقتصادية ومالية كبيرة، ولم تكن أرضاً جرداء أو دولة فقيرة ومتخلفة، أنشأتها الولايات المتحدة الأمريكية وعبرت بها إلى شاطئ الصناعة والمال. ولم تكن ضربتي ناكازاكي وهوريشيما قبلة الحياة لدولة لا تمتلك أسس ومقومات دولة قوية إقتصادية وحتى عسكرياً. كما هو حال الكثير من الكتاب والمؤلفين لذلك ينظرون للاحتلال الأمريكي لليابان على أنه الدواء الذي أشفى جراح اليابان العميقة ويحولون صور الياباني على أنه إنسان متخلف ويكاد يكون متوحش غارق في تقاليده وعزلته (بدأ الأمريكيون إحتلالهم لليابان بخطة طموحة لإعادة صياغة اليابانيين- لإعادة صنعهم على الصورة الأمريكية... كانت أعظم هدية جادت بها أمريكا هي التي مازال اليابانيون يتذكرونها وفي حلقتهم حلوة... تتلخص في الأمل بأنه يمكن أن تتاح لهم فرصة البدء من جديد لاكتشاف نهج جديد للنقدم... وسمح هذا لليابانيين بأن يعيدوا النظر بالعادات والقيم التي ميزت حياتهم كأفراد لأول مرة في تاريخهم الطويل وفي هذا كله بدأ الأمريكيون وكأنهم اله) والمؤلف هنا تجاهل التطورات التي رافقت تجربة التحديث الأولى، فعلى المستوى السكاني شهدت اليابان بين الأعوام ١٨٧٢- ١٩١٢ زيادة في نسبة عدد السكان وصلت إلى حد عام ١٩١٠ إلى ٤٩ مليون، كما شهدت اليابان تبدلات ثقافية وتربوية وتقنية مهمة بدأت بنشر التعليم العصري عبر منظمات ماثيروكوشا وتخطت مدارس اليابان فيما بعد مدارس المعبد التي كانت أشبه بالكاتيب في الدول الإسلامية، وفي عام ١٨٧٢ أقر التعليم الإلزامي، وفي عام ١٨٧٧ أسست جامع طوكيو وجامعات يابانية أخرى، حيث قدم عدد كبير من الاساتذة الأجانب للتدريس فيها. وجميع هذه الجامعات تشدد على الروح الوطنية وحب اليابان، وفي عام ١٩٢٨ أصبحت اليابان تنظم ٤٠ جامعة و١٨٤ ثانوية ومعهد للتعليم العالي وفي مجال البنى الاقتصادية والاجتماعية، فإن اليابان كانت من أوائل دول العالم التي جعلت الخصخصة سياسة رسمية لها عام ١٨٨٧، من خلال الموازنة بين القطاعين العام والخاص ودفع الاول على منافسة

٣. د. مسعود ظاهر، النهضة اليابانية المعاصرة. الدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢ ص ٢١-٢٢.

٤. باتريك سميث، اليابان رؤيا جديدة، ترجمة سعد زهران، سلسل عالم المعرفة، الكويت، أبريل ٢٠٠١، ص ٢١-٢٢.

الثاني من حيث إنتظام العمل وجودة السلعة والقدرة على المنافسة وهي نفسها مبادئ الخصخصة الآن^٥.

ثالثا: تداخل القوى الاقتصادية والعسكرية:

إن الترابط القوي والتداخل بين القوى الاقتصادية والعسكرية والحكم دفعت السياسة اليابانية باتجاه التوسع وإنهيار وتآكل الكثير من خطوات الإصلاح التي بدأها مايجي ونجح عنها، خاصة مع وصول ولده نايشو الى السلطة حيث دخلت اليابان في عهده عام (١٩١٢ - ١٩٢٦) في حروب لحواضر ذاتية محظنة أهمها هي البحث عن الموارد والأسواق والطموحات الذاتية بالتوسع فضلا عن أن مجموعات إقتصادية كبرى كانت متغلغلة في المجتمع الياباني أسهمت في هذا التوجه، ولذلك ينظر الى التدخل الياباني في اسيا في فرموزا أو في كوريا والحرب مع الصين وروسيا ، ضمن الاطار الإقليمي الذي يغلب طابع البحث عن مكاسب إقتصادية أما الحرب العالمية الاولى فقد أنجرت اليابان بدافعين:

الاول: هو تحقيق اليابان لطموحات وإنجازات خارج إقليمها تتلائم مع ماينته من قوة عسكرية ضخمة.

الثاني: إن المعاهدات التي إرتبطت بها اليابان مع دول أوربية وفي مقدمتها معاهدة التحالف الانكلو-يابانية عام ١٩٠٢، على الرغم من أن هذه المعاهدة قد نصت على الدفاع المشترك حال تعرض مصالح الطرفين في الشرق الأقصى والهند الى الاعتداء ولم يحدث هذا الاعتداء الا أن إعلان اليابان الحرب على ألمانيا جاء برغبة يابانية وطلب بريطاني للمساهمة اليابانية في تدمير السفن التجارية التي تتعرض للمصالح البريطانية في الشرق الأقصى . لقد دخلت اليابان اللعبة السياسية في الحرب العالمية الاولى لأهداف إقتصادية وسياسية وكانت نتائجها إيجابية في الحسابات اليابانية خاصة في النصف الاول من الحرب الا إن التدخل الأمريكي عام ١٩١٥ وإعلانهم عام ١٩١٧ بعدم وجود مصالح خاصة لليابانيين في منطقة شانتونغ الصينية، لم تتح لليابان تحقيق سوى أهدافها الكبرى، فقد أرادت توسيع نفوذها على حساب الأوربيين في الشرق الأقصى، وإقتسام النفوذ في المنطقة، الا إنها لم تجن سوى الصاق صفة العدوانية التي تحاول اليابان لحد هذا اليوم التبرئة منها، إذن فإن الإصلاح والانفتاح إستطاع بناء يابان ديمقراطية دستورية قوية إقتصاديا عسكريا، الا أن النزعة العسكرية المستديمة والميل نحو التوسع دفع بهذه الإصلاحات الى الهاوية والذي أطاح بدوره

٥. د. سعود ظاهر ، مصدر سابق ، ص ٩٦-١٠٦ .

٦. د. رعد ملهب عطا الله ، مصدر سابق ، ص ٦٤-٦٦ .

بكثير من الانجازات على المستوى السياسي والاقتصادي التي حققها الاصلاح والتي تمثل موروث ياباني يضاف الى تاريخها الحديث، وقدرتها في صنع تطورها الذاتي بدون تدخل خارجي.

المبحث الثاني: تبني اليابان النظام الديمقراطي وفق الصيغة الامريكية

فرضت الوصاية الامريكية على اليابان قبل إستسلامها رسميا في ١٤ تموز ١٩٤٥، وذلك بإعلان بوتسدام في ١٦ تموز ١٩٤٥ وهذه الوصاية تركزت حول ركيزتين أساسيتين لضمان مستقبل اليابان السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهما الديمقراطية وتعدد الاحزاب، وعلى أسس ليبرالية وهاتان الركيزتان هما اللتان نص عليهما الدستور فيما بعد ومخطط الوصايا الذي أعلنته القوات المتحالفة في ١٢-أيلول ١٩٤٥ الذي فرض فيه مؤتمر بوتسدام فيما بعد يشير الى ان التخطيط لتغيير النظام الياباني بدأ قبل إستسلام اليابان وقد حوكم نظامها الامبراطوري فور الاستسلام وتحديث الخطوات العامة لليابان ومستقبلا السياسي والاقتصادي.

أولا: الخطوات العملية كانت وضع الدستور من قبل الجنرال مارك آرثر الامريكي الذي حددت مهمته في تطبيق سياسة واشنطن بموافقة الرئيس الامريكي وقد وضع الدستور في ٦ تشرين الثاني من عام ١٩٤٦ ووضع التطبيق العملي في ٣ أيار في ١٩٤٧، وهذا الدستور قسم نظام الحكم الى ثلاث سلطات تشريعية (الدايت أو البرلمان) وأدارية وقضائية وكل منها مستقلة عن الاخرى وقد أدخل الدستور الجديد تعديلات مهمة على دور الامبراطور الذي تحول الى مجرد رمز للدولة مجرد من اية صلاحيات تنفيذية حيث نص الدستور (الامبراطور هو رمز الدولة ووحدة الشعب ويستمد مركزه من إرادة الشعب الذي يتمتع بالسلطة المطلقة). وبالتالي فالنظام السياسي في اليابان نظام إمبراطوري مقيد أغلب قراراته لا تصبح نافذة الا بموافقة مجلس الوزراء.^٧

وهذا التقيد للامبراطور جاء موازنة بين مساعي الحد من طموحات الامبراطور التوسعية اليابانية خاصة في آسيا تلك النزعة التي تنامت بشكل كبير في عقد الثلاثينات من القرن العشرين، وبين تجنب غضب ورفض الشعب الياباني والقوة الفاعلة في الذين يعدون الامبراطور رمزا "لوحدهم وحضارتهم"، وتجنب رفضهم التعاون مع ادارة الاحتلال في حال عزله ولذلك فقد أعطى صلاحيات حافظ فيها على موقع سياسي يخوله من مراقبة الساحة اليابانية في ظل الاحتلال

^٧. لمزيد من التفاصيل حول الدستور الياباني، انظر النظام السياسي الياباني، شبكة المعلومات

الدولية الانترنت <http://www.japan.jeeran.com/seyas.html>.

الأمريكي ومابعده وهذا ماساعد الامبراطور هيرو هيتو ١٩٢٩-١٩٨٩ بأن يلعب دورا في إعادة اليابان الى خارطة الدول الفاعلة.

ثانيا: كانت إتفاقية الامن (security treaty) التي وقعت ١٩٥١ ووضعت موضع التنفيذ في العام التالي، وهذه المعاهدة وضعت اليابان تحت الحماية الأمريكية وهاتان الخطوتان مثلتا حجر الاساس للتواجد الأمريكي في اليابان الى يومنا هذا.

ثالثا: كانت نهاية الاحتلال الأمريكي لليابان في أيار ١٩٥٢ حيث إستعادت اليابان معه سيادتها كدولة مستقلة ذات صلاحيات تامة على أراضيها وإقتصادها، وبدأ مع نهاية الاحتلال دور السياسيين اليابانيين في إرساء دعائم يابان قوية إقتصاديا وفقا لرؤيا يابانية قادها شيميزو يوشيدا بحكمة وحكمة سياسية متميزة تقول إن اليابان يمكنها أن تكسب بالوسائل السلمية ما خسرت في المغامرة العسكرية ورغم أنه هو الذي (وضع اليابان تحت مظلة الحماية الأمريكية وحول الحرب العسكرية الخاسرة الى حرب الاستنزاف الطاحنة التي نلسمها اليوم في إحصاءات التجارة)^٨ الا أنه أدرك حقيقة التعاون مع الأمريكيان عسكريا لأعطاء الافضلية المطلقة للنهوض الاقتصادي في ظل ظروف سياسية جيدة يضمنها الدستور وبذلك إستطاعت اليابان إستيعاب مخرجات الحرب العالمية الثانية للنهوض مجددا عبر أسلوب تراكم الثروة وتوظيف الحماية لتقوية الاقتصاد أو لصالح حرب ينظر اليها اليابانيون على أنها حرب إقتصادية وعلى الرغم من إن اليابان قد إختارت النهج السلمي وفقا لدستورها الذي سمي بدستور السلام الا إن معاهدة الدفاع المشترك كانت بمثابة الحربة التي وجهتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد خصومها الشيوعيين وسحبت معها اليابان الى الحرب الباردة بإرادة يابانية ملبية لمصالح أمريكية عسكريا وأمنيا في آسيا^٩ ومنذ عام ١٩٥٢ بدأت مسيرة النهوض اليابانية الاقتصادية التي كانت لها عوامل مضافة الى إنهاء الاحتلال والدستور والمعاهدة وهذه العوامل يمكن توضيحها في الاتي:

١- إمتناع اليابان القسري ثم الطوعي عن إعادة تسليح نفسها مما أدى الى التسارع في نمو إقتصادها. وقد تمسك الساسة اليابانيون المتعاقدون بقوله (الدستور السلمي لدولة منزوعة السلاح) ولم يرصدوا سوى مبالغ قليلة

٨. باتريك سميث ، مصدر سابق ، ص ٢٦ .

٩. المصدر السابق نفسه ، ص ٢٧ .

للتسلح وكانت هذه واحدة من نقاط الخلاف بين اليابان والولايات المتحدة منذ ذلك الوقت^{١٠}.

٢- لقد إستفاد الاقتصاد الياباني من الدعم الأمريكي والظروف الإقليمية الملائمة خلال عامي ١٩٤٨-١٩٥٦. فاعتبار اليابان الحربه الراسمالية على مصراعيها بوجه المد الشيوعي في آسيا فتحت الولايات المتحدة أسواقها على مصراعيها أمام السلع اليابانية كما عملت على دعم الاقتصاد الياباني ماليا وتقنيا، وبفضل الخبرة الادارية والاقتصادية التي توارثتها اليابان منذ عهد مايجي إستطاع رجال السياسة والاقتصاد اليابانيين من توظيف الظروف الإقليمية والدولية لتنشيط قطاعات الانتاج اليابانية جنبا الى جنب مع تنشيط الحركة الديمقراطية . فضلا عن إنه في الوقت الذي إستمر اليابانيون خلال هذه الفترة في تنفيذ إصلاحاتهم الاقتصادية أنشغلت الولايات المتحدة الأمريكية بمشاكل إقليمية فقد إستفاد الاقتصاد الياباني كثيرا في الحروب الاسيوية بين عامي ١٩٥٠-١٩٧٠. وخاصة حربي كوريا وفيتنام.

٣- إن اليابان عاشت مرحلة طويلة من التحديث في عهد مايجي ورغم إنها أسهمت في بناء حداثة عميقة الجذور وأرست مفاهيم غير قابلة للتراجع وهذا الاساس القوي سهل على اليابانيين إستيعاب مرحلة ما بعد الحرب وإطلاق مرحلة جديدة أكثر تطورا وإتساعا وإستعادة دورها الإقليمي والدولي.

٤- وأخيرا فإن اليد الأمريكية تدخلت في إرساء دعائم الديمقراطية في اليابان والمساهمة في بناء الاقتصاد الياباني فيما بعد، الا إنه لم تكن لهذه اليد الفضل فيما وصلت إليه إنما يعود الفضل الى الفرد الياباني نفسه وحبه لوطنه وعمله، فالياباني بطبيعته يتجه الى العمل الجماعي ويعتبر بولائه لأسرته ومؤسسته ووطنه ولذلك إستطاع الموازنة بين الالتزام بالتقاليد اليابانية القديمة في الحياة وبين العمل والمدنية الحديثة التي جاءت مع الإصلاحات والتطورات الناجمة عن الهزيمة خاصة في شعب إعتاد النزعة العسكرية، ورغم محاولة الولايات المتحدة على تشجيع هذه المشاعر في محاولة أمريكية لتغيير الروح العسكرية اليابانية الى النقيض، وتحولهم من وطنيين الى أمميين بدعوى (أنه لو إعتنق اليابانيون تلك الاممية لكانوا قد تخلوا عن إدعاءاتهم القومية السابق... وفي هذا السياق

١٠. طلعت مسلم ، القوة العسكرية اليابانية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٨ ، لسنة ١٩٨٧ ، ص ١٢٢-١٢٦ .

فإن عبارة الاممية بديلا عن الوطنية)¹¹، إلا إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتجح فاليابانيون استطاعوا تجاوز النقص والاحساس بالهزيمة وشرعوا في إعادة التعرف على أنفسهم وإيجاد تعبير سليم يعبر عن نوع من النهوض القومي يتقبله العالم والاسيويين بشكل خاص ولذلك جاءت تعابير (قومية ناعمة، قومية ثقافية ناهضة، قومية إحيائية)، ومع هذه الشعارات بدأت اليابان تأخذ موقعها في الاقتصاد العالمي وبدأ الين في أواسط الثمانينيات يأخذ مكانه في العملات العالمية، ومع إقتصاد الفقاعة الياباني تضاعفت الاموال المتداولة وأصبحت معه أكبر مانح للمعونات والمصدر الاول للقروض والائتمان ويوضح ذلك دورها القومي في مؤتمرات القمة الاقتصادية، إذا كانت الذات القومية اليابانية هي العمود الفقري لكل التطور الذي أصاب اليابان منذ عهد مايجي ولحد هذا اليوم، وليس الوجود الاجنبي الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية.

11. باتريك سميث . مصدر سابق ، ص ٤٦ .

الفصل الثاني

الدور الياباني العالمي.

المبحث الاول: منطلقات الدور الياباني.

لاشك إن اليابان مثلت واحدة من أهم الدول التي حققت معجزة إقتصادية أذهلت بها العالم فبعد أن خرجت منهكة إقتصاديا إستطاعت بعد الحرب أن تنهض بقوة إقتصادية أسهمت في جر قاطرة الإقتصاد العالمي ودفع عملية التنمية الإقتصادية في آسيا، وهذه القوة الإقتصادية التي تشكلت على مدى نصف قرن أعطت ملامح الدور الياباني الجديد في العالم وفي آسيا بشكل خاص وكما ان لكل دولة قدرات ومعايير تؤهلها لان تلعب دورا مؤثرا في الساحة العالمية، وأنا كباحثة أجد نفسي ملزمة أن أبدي رأيا بأن الكثير من الكتاب يحاول أن يجر ويفسر سلوك اليابان الإقتصادي وتفوقها وتأثير ذلك على علاقتها مع الولايات المتحدة خاصة والقوى الاسيوية على أنه طموح ياباني لاستعادة دورها في آسيا أو العالم مستغلة قوتها الإقتصادية والحقيقة أن اليابان لم تجن من الحروب سوى الكوارث وعلى مدى خمسين عاما إستطاعت بناء فرد ياباني يؤمن بأن الإقتصاد وسيلة أساسية لحل جميع الازمات وخاصة الإقتصادية، أما العسكرية فهي آخر الوسائل وأضعفها في النهج الياباني ولذلك فأن الدور الياباني الجديد الذي تسعى اليه هو كيفية إستغلال الواقع الدولي الجديد لصالح تنمية أكبر ومصالح أوسع.

وتبعاً لذلك سوف تحدد منطلقات القوة اليابانية التي تسعى اليابان لتعميقها وفقاً لدستور السلام:

١- المقومات الإقتصادية :-

تمكنت المنافسة الصينية اليابانية من إنهاك النسيج الصناعي الأمريكي كنتيجة غير متوقعة لاتفاقيات مابعد الحرب ووضح ذلك الكلف الباهضة التي تحملها الإقتصاد الأمريكي، يدل على ذلك العجز المتصاعد في الميزان التجاري خاصة في عقد الثمانينات والتسعينات. ففي منتصف الثمانينات تحولت اليابان الى اول بلد دائن في العالم بينما احتلت الولايات المتحدة المرتبة الاولى في قائمة المدينين، ورغم هذه المعادلة الا إنها لم تؤثر على العلاقة المتبادلة بينهما وقد عالجت اليابان الانهيار في سوق البورصة الأمريكية فضلا عن دور الرساميل اليابانية في معالجة العجز المتزايد في الميزانية الأمريكية، ورغم أن هذه المعادلة تعطي مؤشر لقوة العلاقة الا إنها تفضي الى حقيقة إن النظام المالي الأمريكي هو في اليد اليابانية، وكان يمكن على اليابان أن تستثمر هذه المعادلة التي توضح في الثمانينات لضرب الولايات المتحدة الأمريكية إقتصاديا الا أنها التزمت ببرنامج

تنمية إقتصادية متمحور حول اليابان من خلال توثيق العلاقات الامنية مع الولايات المتحدة والمحافظة على ميزانها التجاري من خلال زيادة القدرات الانتاجية التصديرية ، وهكذا بين عام ١٩٨٦-١٩٩١ إستثمرت اليابان ما مقداره ٣٦٠٠ مليار دولار في منشآت صناعية هائلة تفوق قدرة السوق الاستيعابية^{١٢} ومع حلول عقد التسعينات شهد النصف الاول منه فترة كساد إقتصادي، فلم يصل معدل التنمية في اليابان عام ١٩٩٤ الى أكثر من ٠,٠٥% وإنعكس ذلك على باقي مفاصل الاقتصاد الياباني، الا أن فترات الكساد هذه لا تعني أن اليابان أو معجزتها الاقتصادية، فقد بلغ حجم الصادرات اليابانية ٤٠٢ بليون دولار في ١٩٩٥ وحقت فائض تجاريا يصل الى ١٢٨ بليون دولار وبذلك فهي تستحوذ على نسبة ١٠% من إجمالي حجم التجارة العالمية البالغة ٤٠٨٨ مليار دولار وفقا لاحصائيات صندوق النقد الدولي، أما الاستثمارات اليابانية فقد بلغت ٢٥٩ بليون دولار، وبذلك تحتل اليابان المركز الاول على قائمة الدول المانحة الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وهو ما يمثل ٢٠% من إجمالي معونات المنظمة ورغم أن الهدف من هذه المساعدات التي يذهب أغلبها الى دول آسيوية وخاصة الصين ومجموعة دول آسيان لربط إقتصاديات هذه الدول بالاقتصاد الياباني ونشر دعوات الديمقراطية والاستقرار لينعكس على إستقرار منطقة آسيا-الباسفيك، فضلا عن تحسين صورة اليابان الحديثة أمام جيرانها الآسيويين الذين عاثوا من اليابان العسكرية... الا أن هذه المساعدات تبقى مساعدات غير مشروطة ولا تقيّد الدولة المدينة بشروط تبعية.

إن جميع المعطيات الاقتصادية وطوال عقد التسعينات من القرن العشرين تشير الى أن اليابان خلال تلك الفترة ستصبح القوة الاقتصادية الاولى في القرن الحادي والعشرين ولكي نقف على حقيقة ذلك سنستعرض بعض المعطيات الاقتصادية لليابان خلال تلك الفترة. فالمقاييس العلمية والتكنولوجية والاقتصادية تشير الى أن اليابان تعد قوة عظمى إقتصاديا، فقد سجل ناتجها القومي الاجمالي عام ١٩٩٥ مامقداره ٣٧٢,٥ مليار دولار، اما الناتج المحلي فقد بلغ ٣٦٦,٨ مليار دولار، بمعدل نمو ١,٠٣% كما تعد اليابان أغنى دولة بعد سويسرا حيث وصل معدل دخل الفرد السنوي ٢٧ ألف دولار في عام ١٩٩٣^{١٣}.

١٢. أسامة العشري، دور اليابان في النظام العالمي الجديد، مجلة السياسية الدولية، العدد، سنة، ص ٤٦-٤٨.

١٣. زكريا محمد عبد الله ، قراءة تحليلية في إقتصاد ومستقبل العلاقات العربية اليابانية، مجلة شؤون عربية، العدد ٨٤ ، لسنة ١٩٩٥ ، ص ١٧٢-١٧٣.

وقد استفادت اليابان من فائضها التجاري لتحقيق تراكم مالي كبير أهلها لأن تكون الدولة الاولى من حيث حجم احتياطي العملات الصعبة حيث بلغ ٢٠٥,٨ بليون دولار عام ١٩٩٨.

لقد مثل عقد التسعينات مرحلة إنتقالية حاولت فيها اليابان تأهيل نفسها لأستقبال القرن الجديد بقوة إقتصادية عالمية. ورغم أن معدلات النمو الياباني طوال عقد التسعينات تعد واطئة الا أنها ظلت بالقياس الى الاقتصاد الأمريكي معدلات عالمية الا أنها كشفت مشكلات إقتصادية تعود الى الادارة الاقتصادية وتدخل البيروقراطية المفرط فيها. فضلا عن ضعف الرقابة والتدخل الرسمي في سياسة البلد الاقتصادية وهذه الاسباب كانت الدافع نحو البحث عن طريق مغاير للطريق الأمريكي وأيديولوجية يابانية تضمن إستمرار النظام الليبرالي ولكنها تبقى دولة رأسمالية ذات سمات أسيوية ، وذلك فقد بدأت الانتقادات مع بداية القرن الحادي والعشرين الى النموذج الياباني المقلد أو التابع للطريقة الأمريكية وهو ما ذكره الكاتب الانكليزي جون غرايت بقوله (من مميزات الحضارة الأمريكية إعتبار الولايات المتحدة نموذجا كونيا... لكن ليس من بلد آخر يتقبل هذه الفكرة . لا يمكن لأي ثقافة أوروبية أو أسيوية أن توافق على التمزق الاجتماعي الذي يشكل الوجه الآخر للنجاح الاقتصادي الأمريكي)¹⁴.

خلاصة القول إن اليابان تقوم على أساس الترابط بين الاقتصاد والسياسة، فالازمة المصرفية بين عام ١٩٩٢-١٩٩٦ وما تلاها من ركود إقتصادي هددت بأنهيئار المعجزة الاقتصادية وأعزي سببها الى سوء الادارة السياسية وقادت الى تزعزع النظام السياسي الذي زعزع بدوره النظام الاقتصادي والمصرفي واضر كثيرا من السياسيين ورجال الاعمال الكبار، وهذه الصورة تشير الى إن اليابان تعيش جدلية مترابطة وهي أن السياسة في خدمة الاقتصاد، كما إن الخلل في الاقتصاد يعني سوء الادارة السياسية ولذلك كان هدف جميع رؤساء الوزراء المتعاقبين هو تحسين صورة اليابان الاقتصادية، وتجاوز هذه الازمة وأسبابها ومع دخول اليابان القرن الحادي والعشرين شهدت أزمة إقتصادية جديدة على تصريح وزير المالية (كيت سن ميازاوا) الذي أدلى به امام إجتماع البرلمان الياباني في آذار ٢٠٠١ وقد وصف فيه الوضع المالي بأنه على شفى كارثة مالم يتم القيام بأصلاحات إقتصادية عاجلة خاصة. وخاصة فيما يتعلق بالديون المتركمة والتي تضع اليابان على راس قائمة الدول المتقدمة المدينة). وقد هددت هذه الازمة بإستقالة رئيس الوزراء الى أن أعلنت الحكومة ولأول مرة أن البلاد تجتاز فترة من الانكماش مما جعل الجميع يتوقع إنخفاض في سعر الفائدة الامر الذي جعل الازمة

¹⁴. تشالمرز جونسون، خمسون عاما من التبعية، شبكة المعلومات الدولية الانترنت

تأخذ بعدا متصاعدا سيما وإن التباطؤ بالاقتصاد الأمريكي بدأ يغذي الازمة الاقتصادية في اليابان¹⁵.

وقد استطاعت اليابان عبر إدارة إقتصادية، تجاوز الازمة التي خلقها سوء الادارة الاقتصادية وعزتها الانتقادات الامريكية خاصة في عهد كلنتون للسياسة اليابانية الاقتصادية، وفي إطار التحالف الأمريكي الياباني فقد أسهم الأمريكيين في حل هذه الازمة خوفاً من تدهور إقتصادي متبادل وهو ماوضحته وزارة الخزانة والبنك المركزي الأمريكي من تخوفها من الانتقال المعاكس للآثار السلبية للتباطؤ على الاقتصادين الأمريكي والياباني¹⁶. وهذه الازمة لم تمنع اليابان من تسجيل معدلات نمو وإن كانت بطيئة ، فبعد حالة الاصلاح عقب تعرض الاقتصاد للأزمات ، صرحت الحكومة اليابانية إن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي زاد بنسبة ١% في الربع الثاني من عام ٢٠٠٣ ، بعد أن كان ٠,٦% ، كما توسع الاقتصاد الياباني بنسبة ٣,٩% متجاوزا النمو الذي بلغته الولايات المتحدة والذي سجل ٣,١%. كما ارتفع الفائض التجاري الياباني بنسبة ٧,١% ليبلغ ٩٧,٩ مليار ين في حزيران ٢٠٠٣¹⁷ وبذلك فإن الاقتصاد الياباني تدعمه قوة السياسة المالية الداخلية فضلا عن المساعدات الأمريكية التي من مصلحتها بقاء يابان ذي إقتصاد قوي.

٢- المقومات السياسية والثقافية:

لقد استطاعت اليابان بناء تجربة حديثة معاصرة على ركائز أساسية تفضي الى دولة ديمقراطية عصرية منزوعة السلاح ومحرومة التسلح حاضرا ومستقبلا، فضلا عن إنها دولة يغلب عليها الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وبعيدة عن التوتر الاقليمي والدولي وهذا الواقع السياسي المستقر بحد ذاته يعد بمثابة منطلق أساسي لليابان لتثبيت تجربتها ونفسها كدولة ديمقراطية قوية ذات أثر فعال في السياسة الدولية وليس في الجوانب الاقتصادية فحسب.

إن بناء الدولة اليابانية بهذه المواصفات جعلها متحصنة ومحددة لمساراتها ومخططاتها في الاتجاه الصحيح لأخراج اليابان من مرحلة الكساد الياباني دوليا الى دور ياباني يتلائم مع قوتها الاقتصادية ساعدها في ذلك الاستقرار السياسي في

¹⁵ المصدر السابق نفسه .

¹⁶ نفس المصدر السابق .

¹⁷ اليابان تحقق أسرع نمو إقتصادي، انظر: شبكة المعلومات الدولية الانترنت

<http://www.aljazeera.net/economics/2003/9/9.htm>

ولمزيد من التفاصيل انظر أيضا . المستهلكون اليابانيون يقودون مسيرة الانتعاش الاقتصادي ، انظر شبكة المعلومات الدولية الانترنت

<http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/business/newsid>

الساحة الحزبية اليابانية التي تشهد الكثير من التطورات والمنافسات خاصة في السنوات الخمس الاخيرة الا ان هذه التطورات لم تؤثر سلبيا على هذا المسار والمخطط.

ان عظمة اليابان تكمن في أسس بناء الدولة اليابانية فاليابان إستوعبت درس الحرب ولذلك إعتمدت العامل الاقتصادي كأساس لبناء القوة اليابانية وهذا ماحدده يوشيدا منذ عام ١٩٥٠ عندما وضع مبادئ السياسة الخارجية اليابانية وحددها بأربعة، وضع تطور الاقتصاد الياباني في المقدمة، ثم تجنب العنف والتورط في أي صراعات دولية ، تتبعها التعبئة العسكرية المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية، وآخرها إعتتماد أسلوب التعاون والابتعاد عن النزاعات الايديولوجية، ووفقا لهذه المبادئ فقد جنبت اليابان نفسها التورط في مجريات الحرب الباردة والتسلح غير المجدي^{١٨}.

ان هذه الرؤيا لدور اليابان تركت أثرها حتى في الدعوات التي بدأت في النصف الثاني من عقد الثمانينيات والتي دعت الى يابان متبوعة وليس تابعة ذات دور ريادي عالمي يتناسب مع قدراتها القتصادية وتسهم في مسيرة العلاقات الدولية والاقليمية وخاصة في آسيا التي تطمح أن تمثل فيها نواة لتحالف اسيوي ذي تأثير عالمي وهذه الطروحات دعى اليها ناكوسوني عام ١٩٨٢ عندما أكد على دور اليابان في آسيا والعالم، ورغم أنه شدد على عدم النية في إجراء أي تعديلات على دستور عام ١٩٤٧ وخاصة مايتعلق بتعهد اليابان بعدم خوض أي حروب أو عمليات عسكرية الا أنه أعلن في ٢٤ نيسان من عام ٢٠٠٠ عن موقفه بتأييد مراجعة البند التاسع من الدستور وتحويل قوات الدفاع الذاتي المشكلة بموجبها الى جيش ياباني عندما ذكر (ان كل بلد له جيشه الخاص وهو أمر ضروري لدرء أي عدوان ومن الطبيعي أن تصبح قوات الدفاع الذاتي جيشا)^{١٩}.

على الرغم من ان اليابان تعيش حالة إستقرار سياسي الا ان حركتها الخارجية مقيدة بعاملين:

الاول: هو النظرة الاسيوية القديمة المتجذرة في آسيا، والخوف الاسيوي من نمو النزعة التوسعية اليابانية ، ويوضح ذلك إستطلاع للرأي أجري في عام ٢٠٠١ حول مراجعة محتملة للدستور الياباني أظهرت فيها ان هذه الفكرة

¹⁸. Zbigniew Brzezinski, The Grandchessboard, American primacy and its Geostrategic Imperat Basic books ,A division of Harper Collins publishers ,1997,p178.

¹⁹ . إستنادا الى الشراكة مع الولايات المتحدة كويوزومي يشدد على أهمية العلاقة مع الصين ، إنظر شبكة المعلومات الدولية الانترنت -[http:// www.aljazeera.net/news/asia/3-715/2001.htm](http://www.aljazeera.net/news/asia/3-715/2001.htm).

مرفوضة آسيويا وخاصة من كوريا الجنوبية والصين ومن غالبية الرأي العام الياباني^{٢٠}.

فضلا عن مشاكل قديمة أخرى تثار بين الآونة والآخرى ذات تأثيرات نفسية على آسيا منها المتاعب التي واجهتها الحكومة اليابانية عام ٢٠٠١ بسبب رفض الصين وكوريا لكتاب التاريخ المدرسي الذي أقرته اللجنة القومية العليا في اليابان لانه لم يتضمن نقدا كافيا للسياسة الاستعمارية اليابانية في كلا البلدين. فضلا عن تهديد وزير خارجية الصين بتأزم العلاقات بين البلدين في حالة أصر كويوزومي على زيارة معبد ياسوكوني^{٢١}.

ثانيا: العامل الثاني يتضمن محددات التحالف الأمريكي الياباني الذي يؤكد على ضرورة الاعتمادية المتبادلة ، وبالرغم من سعي اليابان لاجاد صيغة جديدة لعلاقة ثنائية مع الولايات المتحدة، الا ان هناك تردد أمريكي لتنفيذ أي خطوة باتجاه هذا الهدف لانه يمثل فرض الرغبة اليابانية والتي سوف تسهم من خلالها ببناء دور إقتصادي وسياسي في إدارة النظام الدولي فأعلان طوكيو الذي وقع على أثر زيارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش وسار على أثره الرئيس الأمريكي اللاحق بيل كلنتون والذي يفصل بين العلاقة الاقتصادية مع اليابان والتبعية الامنية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية الا ان هذا الاعلان لم يطبق على أرض الواقع^{٢٢}.

أما ما يتعلق بالجانب الثقافي والحضاري فإنه يمثل عنصر قوي حقيقي للدولة وخاصة لدولة مثل اليابان التي تتمسك بشكل كبير بأصولها الثقافية ونمط الحياة اليابانية والقيم الاقتصادية التي تسود المجتمع الياباني ولذلك فقوة اليابان الاقتصادية جاءت من خلال تمسك اليابانيين بهدف بقاء اليابان وليس الريح على أنه القيمة العليا وهذه هي الحقيقة التي جعلت إختراق السوق اليابانية من قبل الولايات المتحدة أمرا صعبا لأنها لم تستطع أن تتفد الى جوهر الفرد والمجتمع الياباني^{٢٣}.

٢٠ . المصدر السابق نفسه .

٢١ . د. مسعود الظاهر ، مصدر سابق ، ص ٤٠٣ .

٢٢ . Heincich Kreft, Japan -USA ,The primacy of trade Relations ?Aussin politic German Foreign Affairs Review 1995, Vol-46, No 2, p 180-182 .

٢٣ . خير الدين عبد الرحمن ، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين ، عمان دار الجليل ، ١٩٩٦ ، ص ٦٩-٧٠ .

المبحث الثاني: مستقبل الدور الياباني

لقد سعت حكومات اليابان المتعاقبة ومنذ نهاية الحرب الباردة الى إنتهاج إستراتيجية لعبور القرن الحادي والعشرين، تعتمد تأمين الجانب السياسي والاقتصادي، فبعد إنتهاء الحرب الباردة بدأ مسار تنموي جديد في اليابان يتمثل في طرح إتجاهات وخطة لإعادة هيكلة الادارة الشاملة لسياسة اليابان الخارجية، الا إن هذا التحرك الياباني الهاديء إصطدم بعقبة أساسية وهي علاقة اليابان مع الولايات المتحدة والوصول الى صيغة توفيقية تضمن لها التحرك الدولي دون فض الشراكة وإثارة المخاوف الاسيوية.

ورغم الاداء الياباني وطوال عقد التسعينات على المستوى السياسي كان ضعيفا بسبب الازمات الاقتصادية التي مرت باليابان الا أنها سعت نحو البدء بالخطوة الاولى نحو التحرك وأهمها هي المجال الاسيوي، فآسيا الباسفيك تمثل المحور الاساسي لعلاقات اليابان الخارجية، لأن إستقرار هذه المنطقة ينعكس على الامن القومي الياباني وبالتالي على سعيها في ممارسة دورها العالمي، وهذا التحرك الياباني يمكن رصده في سعي اليابان نحو محاولة اليابان لحل المشكلة النووية لكوريا الشمالية، كذلك تعميق الحوار مع روسيا بشأن حل قضية جزر الكوريل وإعادة السيادة اليابانية عليها بالتفاوض ملوحة بإمكانية منح المساعدات الاقتصادية وتحسين الاقتصاد الروسي مقابل التنازل عن الجزر المذكورة^{٢٤}. أما في إطار علاقاتها مع الصين ففي إطار تحول الاخيرة الى سياسات الديمقراطية والسوق المفتوحة بأقل خسائر ممكنة وبعد إنضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية وإستعراض قوتها الاقتصادية والتكنولوجية تبرز المنافسة القديمة بينهما بشكل جديد، فاليابانيون يرون أنفسهم أكثر قوة إقتصادية من الاقتصاد الصيني الذي قد يمثل ربع حجم الاقتصاد الياباني، ولكن الصين أكثر شبابا وأكثر عدداً، وقد حدد هذه المعادلة عضو البرلمان ووزير الخارجية الياباني السابق يوكي هيكو أيكيدو (كيف نتعامل مع الصين كقوة إقتصادية كبرى؟ هو الشأن الأكبر الذي تواجهه اليابان من النصف الاول من القرن الحادي والعشرين)^{٢٥} وتبعاً لذلك فإن الاتجاه الياباني لعبور القرن يستند على إستراتيجية ذات طبيعة مزدوجة فالصراعات الجغرافية ستظل قائمة فضلاً عن التاريخية. الا إن سياسات اليابان والاتجاه السياسي للعناصر الداخلية والخارجية فيها ووصول المعتدلين داخل الحزب

24. د. إسامة العشيري، مصدر سابق، ص ٤٩.

25. جيمس بروك. طوكيو تخاف أن تضع الصين نهاية لـ(صنع في اليابان) صحيفة النيويورك تايمز، بتاريخ ٢٠-١١-٢٠٠١، لمزيد من التفاصيل إنظر شبكة المعلومات الدولية الانترنت

<http://www.shahr2000.com>.

الديمقراطي الليبرالي يجعل من تحسين العلاقات مستقبلا أمرا واردا، وقد سعت اليابان بخطوة غير مسبقة نحو إنعاش هذه العلاقات ، فبالرغم من مشاعر الخوف من صعود الصين في مسألة إعادة النظر في بنود التعامل الدفاعي مع الولايات المتحدة ، ومن جهة أخرى فإن تنشيط العلاقات الصينية الامريكية دفع بدوره الى تنشيط علاقة ثلاثية الاطراف مابين واشنطن وطوكيو وبكين وهو قوة دفع للعلاقات اليابانية الصينية في المثلث.

ان علاقات الصين باليابان بدأت تتسم بسمات القرن الجديد، وهو المواجهة والتعاون في آن واحد للتخفيف من الازمات ، ولذلك برز التعاون الصيني الياباني في الحد من الازمات المالية الاسيوية والتنسيق والتعاون الثنائي بينهما في المجال الاقتصادي الا ان التعاون العسكري الياباني وموقفها الداعم لتايوان يمكن أن يشكل عنصر تهديد لهذه العلاقات^{٢٦}. ومع بروز عصر التكتلات الاقتصادية سعت اليابان نحو تعزيز دورها في محيطها الاقليمي، فدعمت إقتصاديا تكتل النمر الاسيوية وأسهمت مع مجموعة الاسيان ضمن شركاء الحوار التجاريين لتنشيط التبادل التجاري والحوار الاقتصادي وهو ماطورته فيما بعد الى النمر الاسيوية كما أسهمت في إنشاء منتدى الامن الاسيوي عام ١٩٩٤ والذي يهدف الى تشجيع التبادل الحوار وبناء الثقة لإيجاد حلول للمشاكل السياسية والامنية وتشجيع الشفافية العسكرية والامنية وبعد مثل لمؤتمر الامن والتعاون الاوربي^{٢٧}. وعلى المستوى الدولي فإن نهاية الحرب الباردة وتفكك وإنهاء القطبية الثنائية وما جره من تحولات كبرى مثلت إرهابات ومقدمات لبروز وضع دولي جديد في مرحلة القطبية الثنائية تركت أثرها السلبي والايجابي في قواعد ذلك النظام الاساسية وغير الاساسية وبنائه وقضياه وأولوياته وبدرجات مختلفة ، واليابان واحدة من هذه الاقطاب الرئيسة في البنية الدولية الجديدة التي سعت الى توظيف قدراتها الاقتصادية لصالح دور سياسي أكبر في الساحة الدولية ، وكما ذكرنا فإن طموح اليابان بدأ آسيويا وسعت خاصة في النصف الثاني من عقد التسعينات لأن تصبح محورا لتحالفات بين قوى آسيوية تمتلك القوة العسكرية وتستطيع حسم نزاعاتها معها ولذلك كانت دوافع التحالف الروسي الياباني في ١٨ نيسان ١٩٩٨ والتي أسفرت عن توقيع معاهدة السلام عام ٢٠٠٠، ثم دعوات اليابان لتشكيل تجمع الارخبيل الياباني، لتشكيل قوة متكاملة تجمع بين التكنولوجيا والمال والقوة العسكرية في إطار تحالف ثلاثي يسهم في تحديد طبيعة التفاعلات والتوازنات في آسيا ، أعقبها توقيع معاهدة الصداقة والتحالف اليابانية الصينية في آب ١٩٩٨ ومثل هذا

٢٦ . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاتجاه الياباني لعبور القرن، قراءات إستراتيجية،

موقع شبكة المعلومات الدولية الانترنت <http://www.ahram.org.eg> .

٢٧ . أسامة العشيرى، مصدر سابق، ص ٥٠.

التحالف أحد أهم المحاور لليابان كونه يضم قوة تكنولوجية وعسكرية مهمة ، ومن جانب آخر فإنه يمثل دعوة لتصفية المشاكل العالقة من أهم القوى الآسيوية وهي الصين^{٢٨}.

لقد استطاعت اليابان الولوج الى الساحة الآسيوية أولا لتأمين مخاوفها أولا ثم إنطلقت للبحث عن دور دولي في الساحة الدولية وأولى خطواتها في الدائرة الدولية هي طرح مسألة جدوى استمرار الوجود العسكري الأمريكي في اليابان بعد إنتهاء المبرر الإقليمي والدولي لوجوده. وقد ظهرت دعوات تحذر مما توصف به اليابان كونها قرما سياسيا وعسكريا، ودخلت اليابان في إطار مقارنة مع ألمانيا التي مرت بنفس الظروف لكنها نجحت في توحيد أراضيها وإستعادة قرارها السياسي وقدرتها العسكرية. وهذا التطلع الياباني بدأت نسبة كبيرة من الشعب الياباني تتادي به خاصة ممثلوا القوى القومية وإقترنت هذه الدعوات بمظاهرات صاخبة أبرزت شعورا واضحا بالعداء للوجود الأمريكي شاركت فيها أحزاب وقوى دينية وليبرالية ويسارية تسيطر على قطاعات واسعة من الراي العام ونسبة مهمة من الأعضاء في مجلس الشيوخ والنواب وكان من نتيجة هذه الحركة الشعبية إزاحة الحزب الليبرالي الديمقراطي عن الحكم في عام ١٩٩٣ وتشكلت لأول مرة في تاريخ اليابان السياسي المعاصر حكومة يتزعمها الحزب الشيوعي الياباني بنزعته القومية^{٢٩}.

إن توجه الشعب الياباني لايمني رغبة يابانية رسمية بفك الارتباط الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية فإتفاقية الأمن المتبادل مع الولايات المتحدة تعد حجر الزاوية في السياسة الخارجية اليابانية والاتفاقية الأمنية الموقعة عام ١٩٩٦ والتي أعطت الحق لقوات الدفاع الذاتي اليابانية في تقديم الدعم اللوجستي للقوات الأمريكية في منطقة آسيا والباسفيك لتأمين الأراضي اليابانية من أي تهديد محتمل أبقت على الحماية الأمريكية ولكنها أعطت نوعا من المشاركة اليابانية لتأمين أراضيها.

لقد إستغلت اليابان قدرتها المالية لتلعب دور الوسيط المالي بين القوى المتنازعة لحل المنازعات عن طريق القروض والهبات المالية السخية، الآن هذا الدور لم يرض كثيرا من اليابانيين الذين يرون أن لليابان دور يتناسب مع حجم المساعدات الاقتصادية والمالية التي تقدمها للعالم، ولذلك فقد توجهت اليابان نحو المنظمات الدولية للتأثير بقوتها الاقتصادية على قراراتها السياسية وفي هذا جاءت دعوات إعادة هيكلة الأمم المتحدة بسبب مساهمتها المرتفعة في ميزانيتها، وتبعها

28 . هدى (؟)، النظام الدولي الجديد والواقع العربي، مجلة شؤون عربية، العدد ٨٨، سنة ١٩٩٦، ص ٤٣-٤٨.

29 . د. مسعود ظاهر ، مصدر سابق ، ص ٤٠٢ .

لذلك فلا بد من تبوئها مركز عضو دائم في مجلس الامن كما سعت الى التدخل في كثير من النزاعات الدولية وخاصة في مسألة حظر الانتشار النووي في محاولة يابانية لأيجاد دور مكمل لدور الولايات المتحدة وأوربا في هذه المجال وتشكيل مثلث أوربي أمريكي ياباني ويضمن لليابان تواجدا "مستمرًا" على الساحة الدولية. إذا مساعي اليابان لتبوء دور دولي سياسي وليس مالي فقط توضح في أكثر من مجال فلم تعد تنتظر اليابان الفوائد المالية وإنما الدور الياباني ووضح هذا بشكل واضح بعد أحداث ١١ أيلول حيث اعلنت اليابان إنها ستسعى جنباً الى جنب مع الولايات المتحدة والامم المتحدة لمكافحة الارهاب في العالم ، وعلى الرغم من إنها لم تشترك في العمليات العسكرية في أفغانستان وإكتفت بالتمويل المالي للحرب ومساهماتها في جهود إعادة الاعمار، تخوفاً من إثارة مشاعر الكراهية لدى القوى الاسيوية التي تخشى تنامي النزعة العسكرية اليابانية من جديد، الا إنها في الحرب ضد العراق وإن لم تشترك رسمياً فإنها تحاول إيجاد دور في عراق ما بعد الحرب من خلال مساهماتها المالية والعسكري كخطوة أولى لإستعراض القوة اليابانية، وهذه النزعة بدأت مؤشراتها واضحة في إرسال اليابان لقوات يابانية الى العراق رغم الرفض الشعبي لهذه الخطوة، وزيارة كويوزومي لمعبد ياسوكوني والذي أثار إعتراضاً كبيراً خاصة من الصين التي رأت فيها بادرة ومؤشراً "مهماً" لإحياء النزعة العسكرية اليابانية بموافقة ودعم امريكا التي بدأت تنظر الى اليابان بشكل جديد فلم تعد اليابان القوة الليبرالية الديمقراطية المقلدة للغرب في آسيا فحسب وإنما رأس الحربة الذي ستسعى الولايات المتحدة الامريكية من خلاله الى ضرب الكثير من الخصوم الحاليين والمستقبليين في آسيا.

الخاتمة

ان الدور الياباني العالمي سوف يتحدد بمحددات اساسية فعلى المستوى الاقليمي:-

١. ان الدور الياباني سوف لن يبتعد عن التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية في مجالي الدفاع والامن.
 ٢. ان البيئة الاسيوية الجديده تضم تفاعلات وتوازنات جديدة ذات طبيعة تعاونية اكثر منها تصارعية ولذلك سوف تستغل اليابان هذا التوجه لتدخل في اطار علاقات اقليميه متكافئه ليبتعد عنها الخوف من هاجس التوسع الياباني.
 ٣. ان اليابان سعت نحو تامين المخاوف الاسيوية عن طريق حل المشاكل المعقدة مع اغلب القوى الاسيوية سواء بالاعتذار للقوى الاسيوية عن مأسى الحرب او بتجاوز المشاكل الحدودية خاصة مع روسيا والسعي لحلها ببناء الثقة أو بالوسائل السلمية عن طريق التفاوض والمساومة.
 ٤. ان اليابان يمكن ان تطرح نفسها كنموذج في التطور الراسمالي ذي الصيغة الاسيوية ليمثل عنصر جذب لكثير من القوى في اسيا.
- اما على المستوى الدولي فأن اليابان نجحت في تخطي مرحلة التبعية السياسية للولايات المتحدة الامريكية خاصة وللعالم الغربي بشكل عام واصبح لها رؤيتها السياسية في الكثير من القضايا المهمة الا انها رغم هذه الجهود فأن اليابان بامكاناتها الاقتصادية المتقدمة يمكن ان تؤثر في النظام الدولي ولكن بما هو متاح لها من فرص ووسائل، وافتقادها للقوة العسكرية يجعل قرارها السياسي في جميع الاحوال تابعا للولايات المتحدة الامريكية فالاقتصاد يلعب دور في الحصول على مكاسب سياسية ويمكن الاعتماد عليه في دعوتها للحصول على مقعد دائم في مجلس الامن واسقاط فقرة الدولة العدو من ميثاق المنظمة الدولية، الا ان ذلك لا يكفي لان تمتلك اليابان قرارا سياسيا فعالا سواء في محيطها الاقليمي او الدولي.